التواصل الإسلامي
دعوة وحضارة

سياسة آليات الرقابة والإشراف
على جمعية التواصل والثقافة الإسلامي

١٤٤٦هـ / ٢٠٢٥م

سياسة آليات الرقابة والإشراف
على جمعية التواصل والثقافة الإسلامي

المقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تُعدُّ مطلبًا أساسيًّا من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث إنها تعمل على تحديد المسئوليات والصلاحيات الإدارية، والتي من شأنها تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات؛ لتمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومَن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك مَن تصدر لهم سياسات خاصة وفقًا للأنظمة.

أولاً: الرقابة:

١- التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يُعتمد عليها اعتمادًا كليًّا في تقييم الأداء للجمعية، وتوجَّه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة؛ لأنه الجهة المسئولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف، واتخاذ الإجراءات اللازمة، ويجب إعدادها بطريقة جيّدة وواضحة؛ ومنها:

- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لـمُديريهم بصفة: (يومية، أو أسبوعية، أو شهرية، أو فصلية)، أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو برنامج، أو بعد انتهاء مشروع أو برنامج.
- تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من الـمُديرين إلى الإدارة العليا، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع أو برنامج سابق ولاحق؛ لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قِبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيرها من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

- المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام، وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات؛ لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

٢- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع والبرامج.

ثانيًا: المبادئ:

١- مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الإستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

٢- مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين؛ ليسهم في التطبيق الناجح، والحصول على النتائج المناسبة.

٣- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

إنَّ نظام الرقابة وفاعليته في الجمعية مهمته كشف الانحرافات والتبليغ عنها بسرعة، وتحديد أسبابها لمعالجة وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

٤- مبدأ الدقة:

إنَّ دقة المعلومة ومصدرها مهم بالنسبة للإدارة العليا؛ لأنَّها تساعد على صُنع القرار والتوجيه السليم، واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يُعرِّض الجمعية لمشاكل وكوارث -لا قدَّر الله-.

خاتمة:

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارتها وإشرافها الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، والاطلاع على هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسئولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

الاعتماد:

اعتمد مجلس إدارة الجمعية هذه السياسة في اجتماعه الأول بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/٠٧ هـ الموافق ٢٠٢١/٠١/٢٠ م ، وتحل هذه السياسة محل جميع سياسات إدارة المتطوعين وما في حكمها السابقة.

المراجعة:

تتم مراجعة هذه السياسة بشكل سنوي، أو حين تستدعي الحاجة للمراجعة والتعديل.

انتهى